

دراسة تحليلية للنصوص الواردة عن عمر بن الخطاب في عدالة وضبط الناقلين للأخبار

زياد عواد أبو حماد *

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أقوال عمر بن الخطاب في عدالة الناقلين للأخبار وضبطهم، حيث تبين لنا أنه يرى أن يكون الناقل للخبر مستقيماً في دينه من حيث الظاهر، وأن يلتزم بمروءة أمثاله، وأنه لا بد له من مَزْكٍ يزكّيه ويكتفى بواحد يكون على دراية تامة به، ولا بد أن يروي الراوي الحديث كما سمعه، وأن يضبط كتابته بخط واضح مفهوم، وأن يثبت من الرواية بعرض روايته على روايات أمثاله. وقد أظهرت لنا هذه الدراسة النقد المتقدم للرواة عند الصحابة رضوان الله عليهم.

الكلمات الدالة: عمر بن الخطاب، الناقلون للأخبار، الرواية، الضبط، الاستقامة.

المقدمة

الحمد لله الذي أكرم هذه الأمة بالكتاب والحكمة، وحفظ الذكر والسنة، بهمة العلماء، وعلى رأسهم الخلفاء، والصلاة والسلام على من وضع أسس علم الحديث، وعلى آله الطيبين، والتابعين لهم إلى يوم الدين، وبعد.

فإن نقد الرواة من العلوم المهمة في الحكم على الأحاديث النبوية، ومن هنا كان الاهتمام بشروط ناقلي الأخبار الذين تقبل روايتهم أو ترد، وقد اشترط العلماء في الراوي المقبول شروطاً، وأجمع جمهور علماء الأمة على شرطين؛ وهما العدالة، والضبط، وهذا البحث يتناول هذين الشرطين من خلال أقوال الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وذلك باستعراض النصوص الواردة عنه وتحليلها، ومحاولة توضيحها وبيانها بأقوال العلماء من بعده، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الأقوال في بعض الأحيان يقصد بها الشاهد وعدالة الرواة وضبطهم فيتشدد فيها بعض الأحيان، ولذا فإن ميدان البحث هو أقوال الخليفة في العدالة والضبط، ولا أريد الخروج عنها أو التوسع حتى لا يكون حشو في البحث وحتى تتضح صورة هذين الشرطين عند عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه .

وأهداف هذه الدراسة؛ الأول: أن أبين أن نقد الرجال كان

في حقبة متقدمة من تاريخ الأمة وليس متأخراً، وأن الحرص على أن يروي الحديث كما سُمع من النبي صلى الله عليه وسلم كان منذ زمن الصحابة رضوان الله عليهم كما حرص عليه من جاء بعدهم، وأن الصحابة رضوان الله عليهم هم الذين أسسوا لنا منهجاً قوياً في ذلك، ومنهم عمر رضي الله عنه، والثاني: أن يتضح لنا أن هذا البناء في علم الحديث هو بناء متواصل من السلف إلى الخلف وكل يضع لبنه فيه تتناسب مع العصر الذي يعيش فيه والظروف العلمية المحيطة به.

وقد حاولت جمع الأقوال عنه في هذا الموضوع قدر الاستطاعة مع العلم أن بعض هذه الآثار مقبول عند المحدثين وقليل منها ضعيف يستأنس به في الدراسة، وقد جاءت الدراسة في مطلبين:

المطلب الأول: عدالة الناقلين للأخبار

المطلب الثاني: ضبط الناقلين للأخبار

أسأل الله تعالى أن يوفقني للجمع والبيان والاستدلال إنه سميع مجيب والحمد لله رب العالمين.

تمهيد

لقد تكفل الله بحفظ هذا الدين فقال تعالى: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)^١، وبين في الكتاب قواعد نقد الأخبار بآيات من

© ٢٠٠٧ عمادة البحث العلمي / الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين)^٢، وقد كتبت في الفوائد الحديثية الاستفادة من هذه

* قسم أصول الدين، كلية الشريعة، جامعة مؤتة، الأردن. تاريخ استلام البحث ٢٠٠٥/٥/٢٢، وتاريخ قبوله ٢٠٠٦/١٠/٣١.

ومقنع في الشهادة^٦ وعرفها المحدثون بأنها "ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة"^٧ والمراد بالعدل هو كل مسلم بالغ عاقل سالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة متيقظ غير مغفل^٨.

وقد وضحها الإمام الغزالي فقال: هي استقامة السيرة والدين، فلا ثقة بقول من لا يخاف الله تعالى خوفاً وازعاً عن الكذب، وقال: لا خلاف في أنه لا يشترط العصمة من جميع المعاصي، ولا يكفي أيضاً اجتناب الكبائر، بل من الصغائر ما يرد به كسرقة بصلة، وتطفيف في حبة قصداً، وبالجمله كل ما يدل على ركاسة دينه إلى حد يستجريء على الكذب بالأعراض الدنيوية، كيف وقد شرط في العدالة التوقي عن بعض المباحات القادحة في المروءة، نحو الأكل في الطريق، والبول في الشارع، وصحبة الأراذل، وإفراط المزاح^٩. وقال الرازي: هي هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً حتى تحصل ثقة النفس بصدقه، ويعتبر فيها الاجتناب عن الكبائر، وعن بعض الصغائر، كالتطفيف في الحبة، وسرقة باقة من البقل، وعن المباحات القادحة في المروءة، كالأكل في الطريق، والبول في الشارع، وصحبة الأراذل، والإفراط في المزاح^{١٠}.

فهذه الأقوال وغيرها متطابقة مع قول الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ونجد في المأثور عنه تركيزاً على معاني المروءة التي هي شرط من شروط العدالة والتي عرفها العلماء بأنها "قوة النفس مبدأً لصدور الأفعال الجميلة عنها المتتبعة للمدح عقلاً وشرعاً وعرفاً، وآداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات^{١١}. فعن الأحنف بن قيس قال قال لي عمر بن الخطاب: يا أحنف من كثر ضحكك قلَّتْ هيئته، ومن أكثر من شيء عُرف به، ومن مزح استخف به^{١٢}. وقال: تعلموا العلم، وتعلموا للعلم السكينة والحلم، وتواضعوا لمن تُعلمون، وتواضعوا لمن تُعلمون منه، ولا تكونوا جبابرة العلماء، فلا يقوم علمكم بجهلكم^{١٣}.

فعند عمر لا بد أن يكون الرجل بشكل عام ملتزماً بمكارم الأخلاق مترزناً بتصرفاته بما يليق بأهله، فكيف إذا كان من رواة الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا شك أن التزامه بهذه الأخلاقيات والأعراف يجب أن يكون أشد، فالضحك والمزاح ليس من المحرمات، ولكن إن أكثر منها وزادت عن حدها المتعارف عليه بين الناس أخلت باتزانها، وذهبت بهيئته، وأخلت بمروءته، وهو بذلك يمثل قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الله كريم يحب الكرم، ويحب معالي الأخلاق ويكره سفاسفها"^{١٤}. وهذه الأخلاقيات العالية يجب أن يلتزم بها العالم

الآية بحثاً قبل للنشر في مجلة كلية الشريعة في جامعة الكويت، وحرص النبي صلى الله عليه وسلم على نقاء المصادر الإسلامية من الكتاب والسنة، ونوعية وكيفية النقل والناقل لهذه الأخبار، فقال صلى الله عليه وسلم (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)^{١٥}، وقال: (نضر الله امرأاً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم؛ إخلاص العمل لله، والنصيحة للمسلمين، ولزوم جماعتهم فإن دعوتهم تحيط من ورائهم)^{١٦}، وسار على هذا النهج الرباني والنبوي من جاء من الخلفاء والعلماء، وسخر الله تعالى لهذا الدين رجالاً حفظوه ووعوه وفهموه ورووه لمن بعدهم، بل وسخر له من أسس وقعد وسائل الحفظ والرواية فكانت علوم الحديث بقواعدها الكلية والتفصيلية

وهذا البحث يبين فهم الخليفة عمر بن الخطاب لهذه النصوص الربانية والنبوية، ولا يقصد من هذه الدراسة أنه أول من تكلم بهذا وأسس، فالخليفة مسبوق بالكتاب والسنة النبوية الشريفة، لكن أقواله كانت أيضاً منارة في الفهم لمن جاء بعده رضي الله عنه.

المطلب الأول عدالة الناقلين للأخبار

أولاً: بيان العدالة

ورد في الأثر عن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه عدة أقوال في عدالة الناقلين للأخبار يمكن أن يستخلص منها ما اشترطه فيها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الأقوال في العدالة بشكل عام؛ أي عدالة الشهود والرواة، إلا أن علماء الحديث تشددوا في الرواية أكثر من تشددهم في الشهادة.

فقد ورد في الأثر الصحيح عن عبد الله بن عتبة بن مسعود، قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: إن أناساً كانوا يُؤخذون بالوحي في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن الوحي قد انقطع، وإنما آخذكم الآن بما ظهر من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيراً أمناه وقريناه، وليس إلينا من سريرته شيء، الله يحاسبه في سريرته، ومن أظهر لنا سوءاً لم نأمنه ولم نصدق، وإن قال إن سريرتي حسنة^{١٧}.

ويمكن أن نستخلص من هذا النص أموراً ثلاثة:

١- أن الناقل للخبر لا بد أن تعرف حاله الظاهرة، ولا يؤخذ إلا خبر من حسنت سيرته، وأظهر خيراً، وهذا عرف عند العلماء بالعدالة.

والعدالة في اللغة: ضد الجور، ورجل عدل؛ أي رضا

والمتعلم.

واعتبر الخليفة عمر، المهارة في اللغة العربية من كمال المروءة، قال عبد الوارث بن سعيد العنبري حدثني أبو مسلم رجل من أهل البصرة أن عمر بن الخطاب قال: "تعلّموا العربية فإنها تزيد في المروءة".^{١٥} وكان رضي الله عنه يكتب إلى الآفاق "أن يبلغوا السنة والفرائض واللحن"^{١٦}، وعن عمر بن زيد قال: كتب عمر إلى أبي موسى أما بعد فتفقهوا في السنة، وتفقهوا في العربية.^{١٧}

ويأتي اهتمام عمر باللغة في الحديث لأهمية ذلك من جهتين:

الأولى: أن اللحن باللغة ربما يخرج الحديث عن معناه الذي نزل به، فيفهم منه حكماً آخر.

الثانية: أن الذي يلحن بالعربية يكون خارماً لمروءة أمثاله من المحدثين الذين لا يلحنون ويتفهمون العربية، قال شعبة: من طلب الحديث فلم يبصر العربية فمثله مثل رجل عليه برنس وليس له رأس.^{١٨}

٢- أن العدالة تعرف من ظاهر عمله، وأنه فرق بين زمن نزول الوحي الذي كان يظهر نوايا البعض بواسطة جبريل عليه السلام، وما بعد انقطاعه بوفاة النبي صلى الله عليه وسلم، فإن الحكم على الناقل هو حكم البشر، والبشر لا يستطيعون الحكم إلا بما ظهر منه، أما سريره فهي إلى الله تعالى، ونحن مهما استطعنا أن نكتشف هذا الباطن لا يمكن أن نصل إليه، فعن حبيب بن أبي ثابت^{١٩} أن عمر سأل عن رجل، فقال رجل: لا نعلم إلا خيراً، قال: حسبك.^{٢٠}

فإن كان الناقل مستقيم الدين، حسن العبادة، محافظاً على طاعة ربه متبعاً لسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، ذا خلق حسن في تعامله مع الناس قبل خبره، وإن كان على غير هذا من فساد في الدين، وتهاون في العبادة لم يقبل خبره، ولا يؤمن على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٣- لا يقبل من الناقل للخبر تزكية نفسه، وهذا ما سأوضحه تالياً.

ثانياً: في تزكية الناقلين للأخبار

ومن النصوص الواردة عن الخليفة عمر في تزكية الناقلين للأخبار، ما ذكر في النص الأول (ومن أظهر لنا سوءاً لم نأمنه ولم نصدق، وإن قال إن سريرتي حسنة)، وأيضاً مارواه الزهري قال: سمعت سنيماً أبا جميلة^{٢١} يحدث سعيد بن المسيب يقول: وجدت منبواً على عهد عمر بن الخطاب، فذكره عريفي لعمر، فأرسل فدعاني والعريف عنده، قال العريف: يا أمير المؤمنين إنه ليس بمتهم، قال: على ما أخذت هذا؟ قال:

وجدت نفساً مضيعاً فأحببت أن يأجرني الله فيها، قال: هو حر وولأوه لك، وعلينا رضاعه.^{٢٢}

وعن خرشة بن الحر قال شهد رجل عند عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بشهادة، فقال له: انت بمن يعرفك، فقال رجل من القوم: أنا أعرفه قال فبأي شيء تعرفه؟ قال: بالأمانة والعدل. قال: فهو جارك الأدنى الذي تعرف ليله ونهاره ومدخله ومخرجه؟ قال: لا. قال: فمعاملك بالدينار والدرهم اللذين بهما يستدل على الورع؟ قال: لا. قال: فرفيقك في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق؟ قال: لا. قال: لست تعرفه، ثم قال للرجل: انت بمن يعرفك.^{٢٣}

عن مصاد بن عقبة البصري قال حدثني جليس لقتادة قال: أتني رجل على رجل عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال عمر: هل صحبتته في سفر قط؟ قال: لا، قال: هل اتتمنته على أمانة قط؟ قال: لا، قال: هل كانت بينك وبينه مداراة في حق؟ قال: لا، قال: اسكت فلا أرى لك به علماً أظنك والله رأيته في المسجد يخفض رأسه ويرفعه.^{٢٤}

ويمكن أن نستنتج من هذه النصوص ما يلي:

- ١- عدم قبول تزكية الناقل للخبر لنفسه، وذلك أنه ربما يمدح نفسه بما ليس فيها، ولا يتصور أن يطعن بنفسه ويذكر مساوئها، وعندها لا بد من مزك يزكيه ممن له دراية تامة به.
- ٢- من لا يعرف لا بد له من مزك يزكيه، فالناس قسمان؛ مشهور بعدالته لا يحتاج إلى مزك، فلم يعرف عن عمر أنه سأل عن المشهورين من الصحابة من أمثال أبي هريرة وابن عباس وأبي بكر وابن مسعود وغيرهم ممن اشتهر بين الناس، وهو ما اصطلاح عليه علماء الحديث فيما بعد بالشهرة، فمن اشتهر بين الناس بالاستقامة والعبادة فهو عدل ولا يطلب من يعدله، ومن لم يشتهر بذلك فلا بد من السؤال عنه حتى يعرف حاله، فسأل عمر عن أحوال البعض وطلب مزك لهم، وهو ما اصطلاح عليه بالتنصيص فقالوا: أن ينص علماء النقد على عدالته. قال ابن الصلاح: عدالة الراوي تارة تثبت بتنصيص المعدلين على عدالته، وتارة تثبت بالاستقاضة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من أهل العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة استغنى فيه بذلك عن بيعة شاهدة بعدالته تنصيصاً، وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي وعليه الاعتماد في فن أصول الفقه، وممن ذكر ذلك من أهل الحديث أبو بكر الخطيب الحافظ، ومثل لذلك بمالك، وشعبة، والسيافين، والأوزاعي، والليث، وابن المبارك، ووكيع، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر فلا يسأل عدالة هؤلاء وأمثالهم، وإنما يسأل عن عدالة من خفي أمره على الطالبين.^{٢٥}

المطلب الثاني

ضبط الناقلين للأخبار

حرص الخليفة عمر رضي الله عنه على أن تصل السنة النبوية إلى السامع كما وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير زيادة ولا نقصان، وهذا ما عرف فيما بعد بضبط الرواية، والذي عبر عنه الشافعي بقوله: (أن يكون عاقلاً لما يحدث به، عالماً بما يحيل من معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى، لأنه إذا حدث به على المعنى وهو عالم بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه، إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم.^{٣١} فهذه المفاهيم في ضبط الرواية نجدها في نصوص متقدمة عند عمر رضي الله عنه بما يتناسب وعصره القريب العهد من النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام، ويمكن بيان ذلك من الأمور التالية:

١- عزمه على تدوين السنة النبوية، فعن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستشار في ذلك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فأشاروا عليه أن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله فيها، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له، فقال: إني كنت أردت أن أكتب السنن وأني ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبو عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً.^{٣٢} وأمام هذا الخوف من عمر وجه الأمة إلى المحافظة على الحديث بتقيد ما يسمع منه، فقال: قيدوا العلم بالكتاب.^{٣٣}، وهناك فرق بين التدوين والتقييد، فالقصد من التقييد أن يحرص السامع على الكتابة عند السماع لأنه أدعى إلى استظهار الحفظ ومراجعته عند الحاجة، أما التدوين فيقصد منه جمع الأحاديث النبوية جميعها في سفر واحد كالقرآن وهو الذي تراجع عنه خوفاً من الانكباب عليه وترك كتاب الله تعالى.

٢- وروي عنه أنه قال: شر الكتابة المشق^{٣٤}، وشر القراءة الهزيمة، وأجود الخط أبينه.^{٣٥}

فهو يحث المحدث إذا كتب أن يكتب بروية وأن يكون خطه واضحاً لا إشكال فيه، حتى لا يقع في الخطأ عند مراجعته أو قراءة غيره له، فالمشق قد يؤدي إلى عدم انتظام الحروف في الكلمة الواحدة، وعدم انتظام الكلمات في السطر الواحد، وبالتالي تداخل الكلمات والأسطر، فلا يعرف أول الحديث من آخره، مما يؤدي إلى كثرة التصحيف، وإدخال الأحاديث ببعضها، وهذا كله يؤثر في ضبط الراوي.

٣- أن عمر اكتفى بمزك واحد فقط للراوي ولم يزد عليه، وهو ما استقر عليه القول عند العلماء، قال ابن حجر: تقبل التزكية ولو كانت صادرة من مزك واحد على الأصح، خلافاً لمن شرط أنها لا تقبل إلا من اثنين إلحاقاً لها بالشهادة في الأصح أيضاً، والفرق بينهما أن التزكية تنتزل منزلة الحكم، فلا يشترط فيه العدد، والشهادة تقع من الشاهد عند الحاكم فافتراقاً، ولو قيل بفصل بين ما إذا كانت التزكية في الراوي مستتدة من المزكي إلى اجتهداه، أو إلى النقل عن غيره لكان متجهاً لأنه إن كان الأول فلا يشترط فيه العدد أصلاً، لأنه حينئذ يكون بمنزلة الحاكم، وإن كان الثاني فيجري فيه الخلاف، ويتبين أنه أيضاً لا يشترط فيه العدد، لأن أصل النقل لا يشترط فيه العدد، فكذا ما يتفرع عنه، والله أعلم.^{٣٦}

٤- يشترط بالمزكي أن يكون على دراية تامة بمن يزيكه، فقد أتى رجل على رجل عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال له عمر: هل صحبتته في سفر قط؟ قال: لا، قال: هل ائتمنته على أمانة قط؟ قال: لا، قال: هل كانت بينك وبينه مداراة في حق؟ قال: لا، قال: اسكت فلا أرى لك به علماً، أظنك والله رأيته في المسجد يخفض رأسه ويرفعه.^{٣٧}

فهنا لم يكتف بالشهادة من دون معرفة وسبر لأحواله في حالاته المختلفة من سفر وإقامة، وبيع وشراء، وتعامل جيران وغيرها من الأمور التي يمكن أن تظهر خلقه وحسن تعامله مع ربه والناس.

قال الخطيب: قال كثير من الناس انه يجب الاستظهار في البحث عن عدالة المخبر بأكثر مما يجب في عدالة الشاهد، فثبت بما ذكرناه أن العدالة شيء زائد على ظهور الإسلام يحصل بتتبع الأفعال واختبار الأحوال.^{٣٨}

من كل ما سبق نرى أن عمر رضي الله عنه قد بين أن الراوي المقبول لا بد أن يكون عدلاً، وبين مقصوده من العدالة، ثم من لم يشتهر بها لا بد له من مزك يزيكه واكتفى بمعدل واحد ولم يقبل تعديل الراوي لنفسه.

وتجسيدا لهذا المفهوم فقد ورد عنه بعض ألفاظ التعديل فقد قال لعبد الرحمن بن عوف: أنت عندنا العدل الرضا فماذا سمعت.^{٣٩} وهذا اللفظ من أعلى مراتب التعديل عند العلماء ويوصف به أهل التزكية من علماء الجرح والتعديل، قال الخطيب البغدادي: أجمعت الأمة على انه لا يرجع في التعديل إلا إلى قول عدل رضا، عارف بما يصير به العدل عدلاً والمجروح مجروحاً، وإذا كان كذلك وجب حمل أمره في التزكية على السلامة وما تقتضيه حاله التي أوجبت الرجوع إلى تزكيته.^{٤٠}

ثبوتاً^{٤١}، وقال ابن بطلال: فيؤخذ منه التثبت في خبر الواحد لما يجوز عليه من السهو وغيره.^{٤٢}

قال ابن حجر: إنما أراد أن يتثبت وهذا معلوم من مذهبه.^{٤٣} فهذه منهجية متقدمة من عمر رضي الله عنه عرفت فيما بعد عند المحدثين لمعرفة ضبط الراوي، وذلك بعرض رواياته على روايات أمثاله من الضابطين فإن وافقهم عرف ضبطه، وإن خالفهم عرف قلة ضبطه، قال ابن الصلاح: يعرف كون الراوي ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبناً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه.^{٤٤}

مما سبق نجد عمر رضي الله عنه كانت له أسبقية علمية في ضبط الحديث وروايته كما سمع، والتثبت من الرواية، شكلت لمن بعده أرضية قوية للبناء عليها.

الخاتمة

وبعد هذه الدراسة لأقوال الخليفة عمر بن الخطاب، نخلص إلى ما يلي:

- أن عمر رضي الله عنه يرى أن الناقل للخبر لا بد أن يكون مستقيماً في الدين من حيث الظاهر، أما البواطن فلا يعلمها إلا الله تعالى، وأن من العدالة الالتزام بالمروءات، ومن كمال المروءة عدم اللحن بالعربية.
- إن كان الناقل للخبر من غير المشهورين فلا بد له من مذك يركيه، ويكتفى بمذك واحد خلافاً للشهادة، ويشترط أن يكون على دراية تامة بالراوي.
- أنه حث على ضبط الناقل للخبر لخبره، بأن يروي كما سمع، وأن يحرص على تقييد الخبر ويرويه باللفظ، وإن كتب فعليه أن يضبط كتابته بالخط الواضح والمفهوم.
- أنه في بعض الأحيان كان يتثبت من ضبط الراوي بطلب آخر يحفظ ما روى، فرواية الاثنين أثبت من رواية الواحد وهكذا، ويعتبر هذا عند المحدثين من وسائل معرفة ضبط الراوي.

أسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت في الجمع والاستنتاج لبيان منهجه رضي الله عنه في هذه المسألة، وأن يجنبنا الخطأ والزلل إنه سميع مجيب والحمد لله رب العالمين.

٣- وورد عنه رضي الله عنه: من سمع حديثاً فحدث به كما سمع فقد سلم.^{٣٦} فنجده يحث على الرواية باللفظ، وهذا يقتضي من الراوي أن يحفظ الحديث الذي سمعه ويحدث به كما سمع من غير زيادة ولا نقصان، وحتى يسلم الراوي من الخطأ إذا روى بالمعنى، وهو في ذلك يمتثل قول النبي صلى الله عليه وسلم: نضر الله امرأ سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم؛ إخلاص العمل لله، والنصيحة للمسلمين، ولزوم جماعتهم فإن دعوتهم تحيط من ورائهم.^{٣٧} وهذا من عمر رضي الله عنه حرص متقدم على الزمان خوفاً من التساهل بالرواية، فإذا ما تساهل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالرواية فإن من بعدهم قد يعتبرون ذلك منهجاً، فأراد عمر أن يحدد المنهج القويم بذلك، وذلك أن الرواية بالمعنى ربما تؤدي إلى تغيير الحكم الذي نزل به المشرع، ولذلك فمن أجاز الرواية بالمعنى اشترط أن يكون الراوي عالماً بالألفاظ ومقاصدها خبيراً بمعانيها وإلا تعين عليه اللفظ الذي سمعه.^{٣٨}

٤- التثبت من الرواية: ويعرف عنه هذا من خلال طلبه شاهداً من بعض الصحابة كما طلب من أبي موسى الأشعري رضي الله عنه في حديث الاستئذان، فعن أبي بردة قال جاء أبو موسى إلى عمر بن الخطاب فقال السلام عليكم، هذا عبد الله بن قيس، فلم يأذن له، فقال السلام عليكم هذا أبو موسى، السلام عليكم هذا الأشعري، ثم انصرف، فقال: ردوا علي ردوا علي، فجاء، فقال يا أبا موسى: ما ردك؟ كنا في شغل، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول "الاستئذان ثلاث فإن أذن لك وإلا فارجع" قال: لتأنيني على هذا بيينة وإلا فعلت وفعلت، فذهب أبو موسى، قال عمر إن وجد بيينة تجدوه عند المنبر عشية وإن لم يجد بيينة فلن تجدوه، فلما أن جاء بالعشي وجدوه، قال يا أبا موسى: ما تقول أقد وجدت؟ قال: نعم أبي بن كعب قال عدل، قال يا أبا الطفيل ما يقول هذا؟ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك، يا بن الخطاب فلا تكونن عذاباً على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: سبحان الله إنما سمعت شيئاً فأحببت أن أتثبت.^{٣٩} وفي رواية عند أبي داود^{٤٠} قال عمر لأبي موسى إني لم أتهمك ولكن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد.

قال الشافعي: إن عمر أراد أن يحتاط، وإن كانت الحجة تثبت بخبر الواحد، فخير اثنين أكثر، وهو لا يزيدها إلا

الهوامش

- (٢١) سنين أبو جميلة بفتح الجيم السلمي يقال اسم أبيه فرقد صحابي صغير له في البخاري حديث. انظر ابن حجر، تقريب التهذيب، ط١، ص ٢٥٧، قال الزهري: سمعت سنينا أبا جميلة يقول وجدت منبواً على عهد عمر فذكره عريفي له فأرسل إلي فدعاني فقال لي هو حر وولاه لك وعلينا رضاعة. أنظر ابن سعد، الطبقات الكبرى، (٦٣/٥)، وقال ابن حجر: أبو جميلة هو سنين وجدت منبواً لم يسم قال عريفي إنه رجل صالح اسم العريف سنان فيما ذكر الشيخ أبو حامد الاسفرايني في تعليقه حديث أبي بكر وأبي موسى معا. وابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري، ص ٢٨٧ وقال أيضاً: سنان الضمري ذكره أبو عمر فقال استخلفه أبو بكر على المدينة حين خرج لقتال أهل الردة ووقع في قصة سنين أبو جميلة حين وجد اللقيط أن عمر سأل عنه عريفة فقال أنه رجل صالح فذكر الشيخ أبو حامد أن اسم العريف سنان فيحتمل أن يكون هو هذا. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ط١، (١٩٠/٣).
- (٢٢) البيهقي، السنن الكبرى (٢٩٨/١٠)، الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص ٩٦.
- (٢٣) البيهقي، السنن الكبرى (١٢٥/١٠)، الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ص ٨٣.
- (٢٤) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ص ٨٣.
- (٢٥) ابن الصلاح، علوم الحديث، ص ٥٠.
- (٢٦) العسقلاني، نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ص ١٤١.
- (٢٧) الخطيب، الكفاية في علم الرواية ص ٨٣.
- (٢٨) المصدر السابق.
- (٢٩) المصدر السابق، ص ٨٥.
- (٣٠) المصدر السابق، ص ٩٩.
- (٣١) الشافعي، الرسالة، ص ٣٨٠-٣٨٣.
- (٣٢) الصنعاني، المصنف، ط٢، (٢٧٥/١١)، الخطيب البغدادي، تقييد العلم، ص ٥٠، البيهقي، المدخل إلى السنن الكبرى، ص ٤٠٧، السيوطي، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، (٦٨/٦٧/٢).
- (٣٣) الحاكم، المستدرک على الصحيحين (١٨٧/١)، الدارمي، السنن، ط١، (١٣٨/١).
- (٣٤) قال ابن منظور: قلم مَسَاقٍ: سريع الجري في القُرطاس. وَمَسَقَ الخَطَّ يَمَسُقُهُ مَسَقاً: مَدَّهُ، وَقِيلَ أَسْرَعَ فِيهِ، وَالْمَسَقُ: السرعة في الطعن والضرب والأكل والكتابة. ابن منظور، لسان العرب، (٣٤٥/١٠).
- (٣٥) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢٦٢/١)، السيوطي، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، (٧٠/٢). وقد ذكره الزيلعي في تخريج الأحاديث والآثار، ولم يذكر فيه شيئاً، (١٠٨/٤)، ط١.
- (٣٦) الرامهرمزي، ٣٦٠هـ، المحدث الفاصل، ط٣، ص ٥٣٨، الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص ١٧٢. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، (٤٣٦/٤٩).
- (١) سورة الحجر، آية ٩
- (٢) سورة الحجرات، آية ٦
- (٣) البخاري، الجامع الصحيح، ط٣، البغا (١٢٧٥/٣)، النيسابوري، الجامع الصحيح، (١٠/١).
- (٤) حديث متواتر، أخرجه أبو داود، السنن، (٣٢٢/٣)، الترمذي، السنن، (٣٥/٣٤/٥)، الدارمي، السنن (٨٧/٨٦/١)، ابن حنبل، المسند، (٤٣٦/١) (٢٢٥/٣) (٨٠/٤) (١٨٣/٥)، وانظر جميع طرقه وشرحه، العباد، دراسة حديث نضر الله امراً سمع مقالتي رواية ودراية، ط١.
- (٥) البخاري، الجامع الصحيح (٩٣٤/٢)، البيهقي، السنن الكبرى، (٢٠١/٨)، الخطيب، الكفاية في علم الرواية، ص ٧٨.
- (٦) الرازي، مختار الصحاح، ص ٤١٧.
- (٧) السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، (٢٩٠/١).
- (٨) ابن الصلاح، علوم الحديث، ص ٥٠.
- (٩) الغزالي، المستنصفي، ط١، (١٢٥/١).
- (١٠) الرازي، المحصول، ط١، (٥٧١/٤).
- (١١) البركتي، قواعد الفقه، ط١، ص ٤٧٩.
- (١٢) الطبراني، المعجم الأوسط، (٣٧٠/٢)، القضاعي، مسند الشهاب، ط٢، (٢٣٧/١)، البيهقي، شعب الإيمان، ط١، (٢٦٣/٢٥٧/٤)، الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الطحان، (٤٠٤/١). قال الهيثمي: فيه دويد بن مجاشع ولم أعرفه وبقيته رجاله ثقات، مجمع الزوائد، (٣٠٢/١٠).
- (١٣) ابن حنبل، الزهد، ط٢، ص ١٢٠، الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي (٩٣/١).
- (١٤) الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، ط١، (١١١/١)، الطبراني، المعجم الكبير، ط٢، (١٣١/٣)، الطبراني، المعجم الأوسط، (٢١٠/٣)، البيهقي، السنن الكبرى، (١٩١/١٠).
- (١٥) البيهقي، شعب الإيمان (٢٥٧/٢)، الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢٥/٢).
- (١٦) الدارمي، السنن، ط١، (٤٤١/٢)، البيهقي، السنن الكبرى (٢٠٩/٦)، البيهقي، شعب الإيمان (٢٥٧/٢).
- (١٧) ابن أبي شيبة، المصنف، مكتبة الرشد، ط١، (٢٤٠/٥) (١١٦/٦)، العمري، أيقاظ الهمم، ص ٧٩-٨٠.
- (١٨) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي (٢٦/٢).
- (١٩) حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار ويقال قيس بن هند وقيل إن اسم أبي ثابت هند الأسدي مولاهم أبو يحيى الكوفي، ثقة فقيه جليل، توفي سنة ١١٩هـ، روى له أصحاب الكتب الستة. أنظر تقريب التهذيب، ط١، ص ١٥٠.
- (٢٠) ابن أبي شيبة، المصنف (٤٢٤/٤)، الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص ٨٥.

- (٣٧) سبق تخريجه.
- (٣٨) أنظر في ذلك ابن جماعة، محمد بن إبراهيم ٧٤٤هـ، المنهل الروي، ط٢، ص ٩٩.
- (٣٩) النيسابوري، الجامع الصحيح (١٦٩٦/٣)، أبو داود، سليمان بن الأشعث ٢٧٥هـ، السنن، (٣٤٦/٤).
- (٤٠) أبو داود، السنن (٣٤٦/٤).
- (٤١) الشافعي، الرسالة، ص ٤٣٢.
- (٤٢) العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (٣٠/١١).
- (٤٣) الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ مالك، ط١، (٤٦٦/٤).
- (٤٤) ابن الصلاح، علوم الحديث ص ٥٠.

المصادر والمراجع

- الخطيب، الكفاية في علم الرواية، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ت. أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني.
- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن ٢٥٥هـ، السنن، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ت. فواز احمد زمري، خالد السبع العلمي، ١٤٠٧هـ.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث ٢٧٥هـ، السنن، دار الفكر، ت. محمد محيي الدين عبد الحميد
- الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح ن دار الفكر، طبعة ١٩٧٨م.
- الرازي، محمد بن عمر ٦٠٦هـ، المحصول، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ت. طه جابر العلواني، ١٤٠٠هـ.
- الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن ٣٦٠هـ، المحدث الفاصل، دار الفكر، بيروت، ط٣، ت. د. محمد عجاج الخطيب، ١٤٠٤هـ.
- الزرقاني، محمد بن عبد الباقي ١١٢٢هـ، شرح الزرقاني على موطأ مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
- الزليعي، تخریج الأحاديث والآثار، دار ابن خزيمة، الرياض، ط١، ت. عبد الله بن عبد الرحمن السعد، ١٤١٤هـ.
- ابن سعد، محمد ٢٣٠هـ، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت.
- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن ٩٠٢هـ، فتح المغيبي شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٣م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر ٩١١هـ، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ت. عبد الوهاب عبد اللطيف
- الشافعي، الرسالة، القاهرة، ت. أحمد شاكر، ١٩٣٩م، ص ٤٣٢.
- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد ٢٣٥هـ، المصنف، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ت. كمال يوسف الحوت، ١٤٠٩هـ.
- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ٦٤٢هـ، علوم الحديث، مكتبة المنتبي، القاهرة.
- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام ٢١١هـ، المصنف، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ت. حبيب الرحمن الأعظمي، ١٤٠٣هـ.
- الطبراني، سليمان بن أحمد ٣٦٠هـ، المعجم الكبير، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢، ت. حمدي بن عبد المجيد السلفي، ١٩٨٣م.
- الطبراني، المعجم الأوسط، دار الحرمين، القاهرة، ت. طارق عوض الله وعبد المحسن الحسيني، ١٤١٥هـ.
- البخاري، محمد بن إسماعيل ٢٥٦هـ، الجامع الصحيح، دار ابن كثير، بيروت، ط٣، تحقيق مصطفى ديب البغا، ١٩٨٧م.
- البركتي، محمد عليم الإحسان، ١٩٨٦م، قواعد الفقه، دار الصدف ببلشرز، كراتشي، ط١.
- البهقي، احمد بن الحسين ٤٥٨هـ، السنن الكبرى، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ت. محمد عبد القادر عطا، ١٩٩٤م.
- البهقي، أحمد بن الحسين ٤٥٨هـ، شعب الإيمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ت. محمد السعيد بسيوني زغلول، ١٤١٠هـ.
- البهقي، أحمد بن الحسين ٤٥٨هـ، المدخل إلى السنن الكبرى، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ت. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ١٤٠٤هـ.
- الترمذي، محمد بن عيسى ٢٧٩هـ، السنن، دار إحياء التراث، بيروت، ت. أحمد شاكر وإبراهيم عطوة
- ابن جماعة، محمد بن إبراهيم ٧٤٤هـ، المنهل الروي، دار الفكر، دمشق، ط٢، ت. د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ١٤٠٦هـ.
- الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله ٤٠٥هـ، المستدرک على الصحيحين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ت. مصطفى عبد القادر عطا، ١٩٩٠م.
- ابن حجر، تقريب التهذيب، دار الرشيد، سوريا، ط١، ت. محمد عوامة، ١٩٨٦م.
- ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري، دار المعرفة، بيروت، ت. محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، ١٣٧٩هـ.
- ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، دار الجيل، بيروت، ط١، ت. علي محمد الجاوي، ١٩٩٢م.
- ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ت. محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، ١٣٧٩هـ.
- ابن حجر، نزهة النظر شرح نخبة الفكر، مكتبة الإيمان، المنصورة، ت. مصطفى أبو سليمان الندوي.
- ابن حنبل، أحمد ٢٤٠هـ، الزهد، دار الريان، القاهرة، ط٢.
- ابن حنبل، أحمد ٢٤٠هـ، المسند، مؤسسة قرطبة، مصر.
- الخطيب البغدادي، تقييد العلم، دار إحياء السنة.
- الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، مكتبة المعارف، الرياض، ت. د. محمود الطحان، ١٤٠٣هـ.

بيروت، ط١، ت. محمد عبد السلام عبد الشافي، ١٤١٣هـ.
القضاعي، محمد بن سلامة ٤٥٤هـ، مسند الشهاب، مؤسسة
الرسالة، بيروت، ط٢، ت. حمدي عبد المجيد السلفي، ١٩٨٦م.
ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
النيسابوري، مسلم بن الحجاج ٢٦١هـ، الجامع الصحيح، دار إحياء
التراث العربي، بيروت، ت. محمد فؤاد عبد الباقي.
الهيثمي، علي بن أبي بكر ٨٠٧هـ، مجمع الزوائد، دار الريان،
القاهرة، ١٤٠٧هـ.

العباد، عبد المحسن بن حمد، ١٤٠١هـ، دراسة حديث نضر الله
امرأاً سمع مقالتي رواية ودراية، مطابع الرشيد، المدينة المنورة،
ط١.
ابن عساكر، علي بن الحسن ٥٧١هـ، تاريخ مدينة دمشق، دار
الفكر، بيروت، ت. محب الدين العمري، ١٩٩٥م.
العمري، صالح بن محمد ١٢١٨هـ، أيقاظ الهمم، دار المعارف،
بيروت، ١٣٩٨هـ.
الغزالي، محمد بن محمد ٥٠٥هـ، المستصفى، دار الكتب العلمية،

Analytical Study of Texts Said by Omar Ibn Al-Khattab on the Straightness and Accuracy of Al-Hadith Narrators

*Ziad Abu Hammad**

ABSTRACT

The purpose of this study is to shed light on the philosophy of Omar Ibn Al-Khattab (second caliph of Islam) towards accepting the narration of Hadith.

This study also emphasizes that the philosophy of Omar Ibn Al-Khattab is circulated on two conditions:

First: straightness of narrator which means good manners according to Islam and a sense of honor towards any other narrator who dealt with the same subject.

Second: accuracy of the narrator which means his credibility and honesty.

Keywords: Omar Ibn Al-Khattab, Al-Hadith Narrators, Narration, Accuracy, straightness.

* Department of Foundations of Religion, Faculty of Shari'ah, Mu'tah University, Karak, Jordan. Received on 22/5/2005 and Accepted for Publication on 31/10/2006.